

مرسوم سلطاني

رقم ٩٦/١

باعتبار خطة التنمية الخمسية الخامسة

(١٩٩٦ - ٢٠٠٠ م)

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ باصدار قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة

وتعديلاته .

وعلى قانون التنمية الاقتصادية لسنة ١٩٧٥ م.

وعلى المرسوم السلطاني رقم (٨٠/١) بإنشاء صندوق الاحتياطي العام للدولة .

وحرصاً على بدء المرحلة الجديدة من العمل التنموي في إطار رؤية مستقبلية واضحة ومحددة المعالم .

وتاكيداً على ضرورة إيلاء أهمية أكبر لتنمية الموارد البشرية .

ورغبة في دعم برامج التنمية لتحقيق التنويع الاقتصادي .

وتعزيزاً لدور القطاع الخاص في مسيرة التنمية وتطويراً لمشاركته في برامجها .

وفي ضوء ما توصل إليه مجلس الوزراء من نتائج في هذا الصدد .

وببناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

مادة (١) : تعتمد المحاور الأساسية للاقتصاد العماني والمؤشر في الملحق رقم (١) المرافق .

مادة (٢) : تعتمد خطة التنمية الخمسية الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠ م) والوضع إطارها المالي في الملحق رقم (٢) المرافق .

مادة (٣) : يراعى في تنفيذ الخطة الالتزام بالمتطلبات الواردة في الملحق رقم (٣) المرافق .

الجريدة الرسمية العدد (٥٦٦)

مادة (٤) : على وزارة التنمية نشر تفصيلات الخطة الخمسية الخامسة في تقارير خاصة تصدر لهذا الغرض .

مادة (٥) : على جميع الوزارات والجهات الحكومية تنفيذ الخطة الخمسية الخامسة المشار إليها دون إخلال بنظام المناقصات ونظام إعتماد الميزانية العامة السنوية للدولة وإجراءات تنفيذها .

مادة (٦) : يجري مجلس الوزراء تقييماً سنوياً للخطة يراعي فيه المتغيرات التي تطرأ على الساحتين الداخلية والخارجية .

مادة (٧) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية وي العمل به اعتباراً من أول يناير ١٩٩٦ م.

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

صدر في : ١٠ من شعبان سنة ١٤١٦ هـ
الموافق : ١ من يناير سنة ١٩٩٦ م

ملحق رقم (١)

المحاور الأساسية للاقتصاد العماني

يهدف التوجه التنموي للحكومة في المقام الأول إلى ضمان استقرار دخل الفرد عند مستوى الحالى كحد أدنى والسعى إلى مضاعفته بالقيمة الحقيقية، بحلول العام ٢٠٢٠م وذلك بجعل فترة الخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠م) مرحلة انتقالية تعمل فيها الحكومة على تحقيق التوازن بين الإيرادات والاستخدامات وصولاً إلى موازنة الإيرادات الإنفاق في نهاية الخطة، وكذلك تهيئة الظروف اللازمة للانطلاق الاقتصادي. حيث ستعمل الحكومة على استخدام عائداتها من النفط والغاز لتحقيق التنويع الاقتصادي المستمر والتجدد، كما ستتحمل مسؤولياتها كاملة تجاه تقديم الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية وتطويرها وكذلك تدريب المواطنين العمانيين وتنمية مهاراتهم، إضافة إلى انتهاج سياسات تهدف إلى تعزيز المستوى المعيشي للمواطن.

وبالتالي فإن المحاور الأساسية التي سترتكز عليها السياسات المستقبلية لتحقيق هذه الأهداف

تتلخص في الآتي :

- ١ - تنمية الموارد البشرية وتطوير قدرات ومهارات المواطنين لمواكبة التطور التقني وإدارة المتغيرات التي تحدث فيه بكفاءة عالية، وكذلك مواجهة الظروف المطالية والعالمية المتغيرة باستمرار.
- ٢ - تهيئة مناخ اقتصادي كلي مستقر بغية تنمية قطاع خاص قادر على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية للسلطنة، بأساليب تنسق بالكفاية والمحافظة على سلامة البيئة.
- ٣ - تشجيع قيام قطاع خاص يتميز بالفاعلية والقدرة على المنافسة، وتدعمim الأكياس والمؤسسات التي من شأنها أن تعزز الرؤى والاستراتيجيات والسياسات المشتركة بينه وبين الحكومة.
- ٤ - تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنويع الاقتصادي والعمل على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة وللموقع الجغرافي المتميز للسلطنة.
- ٥ - تعزيز المستوى المعيشي للمواطن والعمل على تخفيض التباين فيما بين المناطق وفئات الدخل المختلفة وضمان استفادة كافة المواطنين من ثمار عملية التنمية.
- ٦ - المحافظة على المكتسبات التي تحقق خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية والعمل على صيانتها وتطويرها واستكمال بعض الخدمات الأساسية الضرورية.

ملحق رقم (٢)
الاطار المالي للخطة
جدول تقديرات موارد واستخدامات الحكومة
للخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠م)
(مليون ريال عماني)

البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	جملة
أولاً : الإيرادات						
- إيرادات النفط	١٥٤	١٥٣	١٥٨	١٥٣	١٥٢	٧٦١.
- ناقصاً التحويل إلى :	٣١	٣١	٣١	٣٢	٣٢	١٥٧
- مخصص الاحتياطي النفطي	٣١	٣١	٣١	٣٢	٣٢	٧٤٥٣
١ - صافي إيرادات النفط	١٤٧٣	١٥٢	١٤٩٧	١٤٩١	١٤٩٠	٧٤٥٣
٢ - إيرادات الغاز الطبيعي	٥٦	٥٩	٦٣	٧٥	٧٩	٣٣٢
٣ - إيرادات جارية أخرى	٢٨٤	٤١٠	٤٢٨	٤٤٤	٥٢٦	٢٢٠٢
٤ - إيرادات رأسمالية	٨	٨	٨	٨	٨	٤٠
٥ - إستردادات رأسمالية	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	٦٥
٦ - جملة الإيرادات						١٠٩٢
						(٥+٤+٣+٢+١)
ثانياً : الاستخدامات						
المصروفات الجارية :						
٧ - وحدات الدفاع والأمن القومي	٦٩٩	٦٧٩	٦٤١	٦٤٠	٦٤٠	٣٢٩٩
٨ - الوزارات المدنية	٨٦٧	٨٠٠	٨٤٦	٨٦٤	٨٧٨	٤٣١٠
٩ - فوائد على القروض	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	٦٠
١٠ - حصة الحكومة في المصروفات الجارية لشركة تنمية نفط عمان	٩٦	٩٧	٩٧	٩٨	٩٩	٤٨٧
١١ - إجمالي المصروفات الجارية (١٠+٩+٨+٧)						٨٦٩٦

جريدة الرسمية العدد (٥٦٦)

(مليون ريال عماني)

تابع ملحق رقم (٢)
الاطار المالي للخططة
جدول تقديرات موارد واستخدامات الحكومة
للخططة الخمسية الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠ م)

البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	جملة
المصروفات الاستثمارية :						
١٢ - المصروفات الانسانية المدنية	١٣٥	١٣٥	١٣٥	١٣٥	١٣٥	٦٧٥
١٣ - التنقيب عن الغاز الطبيعي	٧	٧	٦	٦	٧	٤٢
١٤ - حصة الحكومة في المصروفات الرأسمالية لشركة تنمية نفط عمان.						٨٦٥
١٥ - برنامج تنمية الموارد البشرية	٢٨	٤٨	٦	٧	٦١	٢٧٢
١٦ - إجمالي المصروفات الاستثمارية	٣٥٤	٣٧٢	٣٨٠	٣٨٥	٣٦٣	١٨٥٤
المساعمات ودعم القطاع الخاص						
١٧ - دعم قوائد القروض الاسكانية	٦	٦	٦	٦	٦	٢٠
١٨ - دعم القروض الميسرة للقطاع الصناعي والسياحي	٤	٤	٤	٤	٤	٢٠
١٩ - دعم القروض الميسرة لقطاعات الزراعة والاسماك والصحة والتعليم والحرف	٢	٢	٢	٢	٢	١٠
٢٠ - إحتياطي	٤	٤	٤	٤	٤	٢٠
٢١ - إجمالي المساعمات ودعم القطاع الخالص	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	٨٠
(٢٠+١٩+١٨+١٧)						
٢٢ - جملة الاستخدامات	٢١٥٢	٢١٣٩	٢١٠٥	٢١١٨	٢١١٦	١٠٦٣٠
(٢١+١٦+١١)						
٢٣ - المجز الجاري (٦ - ٢٢)	٢١٨-	١٤٧-	٨٦-	٨٧-	٨٧-	٥٣٨-

ملحق رقم (٣)

مِنْكَرَاتُ الْخَطَّةِ الْخَمْسِيَّةِ الْخَامِسَةِ

(١٩٩٦ - ٢٠٠٠ م)

- ١ - الالتزام الكامل لدى اعداد الموازنة العامة للدولة بالاطار المالي السنوي المعتمد في الخطة الخمسية الخامسة من حيث الإيرادات والمصروفات ، وعدم جواز النظر في زيادة المخصصات المعتمدة في الموازنة إلا مرة واحدة في منتصف السنة المالية ، وعلى أن يتم اعتماد كافة التعديلات على الموازنة العامة للدولة بموجب مرسوم سلطاني سامي .
- ٢ - أن يتم تمويل أية زيادة في المصروفات المعتمدة في الموازنة العامة للدولة وتعديلاتها عما هو مخطط في الإطار المالي للخطة الخمسية من إيرادات ذاتية - على مستوى الموازنة العامة للدولة - ودون اللجوء إلى السحب من الاحتياطيات أو زيادة الدين العام .
- ٣ - في حالة انخفاض الإيرادات النفطية الفعلية خلال سنوات الخطة الخمسية (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) عن الإيرادات المقدرة يجب إعادة النظر في بنود الإنفاق لتتناسب مع نسبة الانخفاض التي طرأت على الإيرادات النفطية بحيث يتم الالتزام بحكم الفقرتين الأولى والثانية من هذا الملحق .
- ٤ - يتم تمويل العجز الجاري الوارد في الإطار المالي للخطة والمقدر بنحو (٥٣٨) مليون ريال عماني من خلال الوسائل التالية :
 - أ - تطوير الإيرادات غير النفطية .
 - ب - تحقق أسعار نفط أفضل عن الأسعار المفترضة في احتساب الإيرادات النفطية .
 - ج - تعديل في بعض سياسات الإنفاق العام .
 - د - عوائد أموال صندوق الاحتياطي العام للدولة .
- ٥ - بخلاف المبالغ التي قد يتم سحبها من عوائد أموال صندوق الاحتياطي العام للدولة لتمويل العجز الوارد أعلاه ، يجب أن لا يتم سحب أية مبالغ إضافية من الصندوق إلا بموجب مرسوم سلطاني سامي بناءً على توصية مجلس الوزراء .

- ٦ - تحويل كافة الزيادات التي قد تطرأ على إيرادات النفط نتيجة ارتفاع أسعار النفط عن المستوى المفترض في احتساب موارد الخطة الخمسية الخامسة ، وهو (١٥) دولاراً للبرميل ، وحتى تحقيق سعر (١٧) دولاراً للبرميل ، إلى صندوق الاحتياطي العام للدولة وذلك كحد أدنى وعلى أن يرفع حجم هذا التحويل في حالة حدوث ارتفاع كبير في أسعار النفط .
- ٧ - تحويل كافة العوائد الناتجة من بيع الأصول الحكومية للقطاع الخاص أو من تخصيص المشاريع المرتبطة بالقطاعات الخدمية والانتاجية إلى صندوق الاحتياطي العام للدولة .
- ٨ - الالتزام بالحد الأعلى المقرر حالياً للدين العام ، المحلي والخارجي ، وعدم تجاوزه وهو (١٥٠٠) مليون ريال عماني .
- ٩ - العمل على بناء الاحتياطيات الحكومية لتكون مع نهاية الخطة الخمسية الخامسة مساوية على الأقل للسقف الأعلى للدين العام .
- ١٠ - إعداد تقارير مالية شهرية عن حركة صندوق الاحتياطي النفطي على غرار تقارير وحسابات صندوق الاحتياطي العام للدولة ، وانخال الموقف المالي لهذا الصندوق في الحسابات الحكومية وذلك تعزيزاً للمركز المالي للدولة .
- ١١ - تخصيص كامل حصيلة رسوم بطاقات العمل لتمويل الاعتمادات الإضافية المطلوبة لتنفيذ السياسات والأليات المعتمدة لتحقيق الرؤية المستقبلية لتنمية الموارد البشرية .